

الهجرات السكانية الداخلية والخارجية) أولاً: أسس تصنيف الهجرات السكانية ثانياً: الهجرات الخارجية والهجرات الداخلية للسكان 1 - الهجرة الدولية للسكان (الخارجية) 1- تيارات هجرة السكان الدولية ب - الآثار المترتبة على الهجرات السكانية 1- دوافع ومسببات الهجرة الداخلية ب - النتائج المترتبة على الهجرة الداخلية ت السكانية على أنها الانتقال الجغرافي من بلد إلى آخر تعرف بغض النظر عن المسافة المقطوعة، أو العوامل التي تدفع الأشخاص للهجرة، ويطلق مصطلح الهجرة على جميع التنقلات السكانية ما عدا حركة البدو، تمثل الهجرة الدولية (الخارجية) العامل الثاني المتسبب في تغير معدلات نمو السكان ببعض الدول، يتركز تأثيرها في تباين التوزيع الجغرافي للسكان داخل الدولة الواحد، ينشأ عنها مناطق طارده وأخرى جاذبة، حجمها في معدل نمو سكان الدولة وتطوره، معدلات النمو السكاني فيكون ذلك على المستوى المحلي عندما نقارن هذه المعدلات بين المناطق الطارده والجاذبة داخل نطاق الدولة الواحد ذاتها فقط. بمعنى أن تأثير الهجرات الداخلية على معدلات نمو السكان هو تأثير محلي مثلما أوضحته دراسات تطور معدل نمو سكان المحافظات المصرية في الفترة التي تم تهجير سكان إقليم القناه إلى مناطق أخرى داخل الجمهورية خاصة في حالة الدول التي تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين أو الأخرى التي تدفع بهم نحو الخارج كما هو الحال في استراليا ونيوزيلندا وكندا والدول الأخرى التي مثل الوافدين إليها المساهم الأكبر في تركيبها السكانية. ويزداد حجم التأثير الذي تحدثه الهجرات الدولية الخارجية على معدلات نمو السكان ويتعاظم مع زيادة تأثير العنصر الأول والأساسي والمتمثل في الزيادة الطبيعية للسكان وزيادة معدلات المواليد على حساب معدلات الوفيات. وتتعدد أنواع الهجرات السكانية، الشخص و تطلعاته، والأشياء التي وجهت تفكير الشخص نحو طرق الهجرة، وكذلك المدة الزمنية التي تستغرقها، وطبيعة قانونية التحرك، توجد أنواع متباينة للهجرة. يمكن تصنيف هجرات السكان المختلفة بناء على أربعة أسس رئيسية هي: المكان الذي يتم الانتقال إليه، وإرادة المهاجر ذاته، تستغرقها الهجرة، وأخيراً قانونية الهجرة. ١- تصنيف على أساس المكان الذي ينتقل إليه المهاجر: ويتمثل هنا في بلد الإستقبال سواء داخل دولته أو يتعدى حدودها الدولية لدولة أخرى، نوعين هما: الهجرة الداخلية أي بين أقاليم أو مناطق الدولة الإدارية والهجرة الخارجية والتي تتم بين الدول بعضها البعض. ٢- تصنيف على أساس إرادة المهاجر: ويقصد هنا إرادة القائم بالهجرة، على ترك محل إقامته والانتقال إلى آخر، طواعية بإرادته الكاملة دون تدخل من أح، إلى نوعين هما الهجرة الطوعية وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي. ثم الهجرة الجبرية أو القسرية ويقصد بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها بطريقة إجبارية أو قسرية خشية حدوث كوارث طبيعية أو حروب أو فيضانات أو بعد وقوعها. ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير مثل: عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير ومنطقة أبيس والنوبة الجديدة في مصر وهجرة سكان القناة في فترة الحروب المصرية. ٣- تصنيف على أساس الزمن: ويقصد بها المدة الزمنية الذي تستغرقها رحلة الهجرة، وهي تنقسم هنا إلى نوعين هما الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة. الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى. فهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثل هجرة العمالة لبعض البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة كهجرة المصريين إلى دول الخليج. ٤- تصنيف على أساس قانونية التحرك: ويقصد بها هنا هل تم إنتقال الفرد المهاجر من محل إقامته أو بلد الإرسال إلى بلد الإستقبال بطرق قانونية أو شابها خلافاً في الإجراءات. وينطبق هذا الأساس على الهجرات الدولية فقط، يوجد قانون يحول دون تحرك الفرد بكامل حريته داخل حدود دولته، لم يغير الفرد محل إقامته بعد إنتقاله إلى مكان آخر داخل دولته، في حصوله على بعض حقوقه يعاقب عليه القانون وانما قد تترتب عليه تبعات. داخل دولته خاصة وان كان الحصول عليها مرتبطاً بوثائق إثبات محل الميلاد وعلى ذلك فمسألة قانونية الهجرة من عدمها ترتبط بالهجرات الدولية علم من سلطات الدولة حيث تتم عملية الخروج والعودة من منافذ الدولة المعلومه بوثائق مستخرجه رسمياً من الجهات الحكومية بالدولة. الآخر وهو الهجره غير القانونية أو كما يسميها البعض بالهجرات السرية أو غير الشرعية فهذا يتم على خلاف ما تسنه الدولة من قوانين، الفرد المهاجر إلى ترك دولته بصورة غير شرعية عبر منافذ بحرية أو بريه والانتقال إلى دولة أخرى أو فرحاً من دولته ثم يدخلها بطرق غير شرعية أيضاً تتعارض مع قانون هذه الدولة، الراغبين في الهجرة إلى دول بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وأسبانيا وفرنسا ومن صور الهجرة غير

سكان العالم فى ذلك العام. وهو الأمر الذى يشير إلى تنامى تيارات الهجرة الدولية حجما من عام والزيادة من نحو ١٥٣ مليون مهاجر دولى شرعى عام ١٩٩٠م بنسبة ٢% من إجمالى سكان العالم فى ذلك الوقت، شرعى عام ١٩٩٥م بنسبة ٢% من إجمالى سكان العالم فى ذلك العام، ارتفع إلى نحو ١٧٣ مليون مهاجر عام ٢٠٠٠م بنسبة ٢% سكان العالم فى ذلك العام، ٩.٢% من إجمالى سكان العالم، بنسبة ٢.٣% من إجمالى السكان بالعالم. ثم بلغ فى أقرب السنوات للوقت الحاضر نحو ٢٤٤ مليون مهاجر دولى شرعى بما مثل نحو ٣% الذكور منهم نحو ٥٢% والإناث ٤٨% من إجمالى عددهم فى ذلك العام، أن نسبة ٧٢% من إجمالى هؤلاء المهاجرين الدوليين تقع ضمن الفئة العمرية ٦٤-٢٠ عام وهى فئة القدرة على العمل والإنتاج، مستوى العالم يوجد فرد واحد يدخل فى عداد المهاجرين دوليا بشكل شرعى. ومما لا شك فيه إذا تمت إضافة الأعداد غير الشرعية منهم سوف ترتفع دون تقدير الحجم الإجمالى لهم. وقد تبين إسهام القارات فى الحجم الإجمالى للهجرة الدولية عام ٧٧ مليون نسمة بنسبة ٣١% إجمالى سكانها فى ذلك العام، مهاجر بنسبة بلغت نحو ٣٠% من إجمالى عددهم وبنسبة ١% إجمالى سكانها فى ذلك العام. مساهمة بلغ نحو ٥٤ مليون مهاجر بما مثل نحو ٢٢% من إجمالى عددهم ونحو ١٥% من إجمالى عدد سكانها فى ذلك العام، الرابعة بإجمالى مهاجرين بلغ عددهم نحو ٢٢ مليون مهاجر أو ما مثل نحو ٩% من إجمالى عددهم فى العالم ونحو ١% مهاجرين بلغ نحو ٩.١% من إجمالى عدد سكانها فى ذلك العام، الأخير بإجمالى عدد مهاجرين بلغ نحو ٧. من إجمالى المهاجرين الدوليين بالعالم ونحو ٢١% من إجمالى عدد سكانها وعلى مستوى الدول فقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية خريطة أكثر الدول للمهاجرين لإحتضانها ٦.٤٦ مليون مهاجر، تلتها ألمانيا بـ ١٢ مليون، وروسيا بـ Destination of Countries المستقبلية ٦.١١ مليون، والسعودية بـ ٢.١٠ ملايين، وبريطانيا بـ ١.٨ ملايين، والإمارات بـ ٠.٨ ملايين، وكندا بـ ٠.٧ ملايين Countries ملايين، وفرنسا بـ ٠.٧ ملايين، وأستراليا بـ ٠.٦ ملايين، ملايين مهاجر. أما الدول المصدرة للمهاجرين فقد تصدرتها الهند بـ ٦.١٥ مليون مهاجر، ٣.١٢ مليون، وروسيا بـ ٦.١٠ ملايين، والصين بـ ٠.٩، Origin of، واسبانيا بـ ٥ ملايين، ٧,٢ ملايين مهاجر، وباكستان بـ ٩.٥ ملايين، وأوكرانيا بـ ٧.٥ ملايين، والفلبين بـ ٣.٥ ملايين، وسوريا بـ ٥ ملايين، وبريطانيا بـ ٩.٤ ملايين مهاجر. وأشار التقرير كذلك إلى أن الهجرة بين دول الجنوب فى ما بينها مثلت نحو ٣٨% من إجمالى عدد المهاجرين فى العالم، فى حين تمثل الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، المرسل إلى الدول هي الولايات المتحدة والسعودية بـ ٣٧ مليار دولار لكل منهما، وروسيا بـ ٣٣ مليار دولار، Remittances النامية استفادة من الأموال التي يرسلها مهاجروها فهي الهند بـ ٧٢ مليار دولار والصين بـ ٦٤ مليار دولار والفلبين ٣٠ مليار دولار. المهاجرين أرسلوا إلى ذويهم فى بلدانهم الأصلية ما مجموعه ٦٠.١ مليار دولار بينها كانت ٤٤١ مليار دولار من نصيب الدول النامية بنسبة ٧٣%. أضعاف قيمة المساعدة المخصصة للتنمية الدولية، طوق نجاة لملايين الأسر فى الدول النامية ومن ثم لن تتوقف حركة الهجرة الدولة أو تهدأ وتيرتها إلا بتنمية حقيقية فى بلدان العالم النامى وبعادلة توزيع مقدرات هذه الدول على شعوبها دون إحجاف لحقوق الفقراء منها. بـ الآثار المترتبة على الهجرات السكانية تلعب هجرة السكان على اختلاف أنواعها، خارجية، دورا كبيرا ومؤثرا فى العديد من نواحي حياة المجتمعات. المترتبة على هجرة السكان وتتنوع ما بين النتائج الديموجرافية والإقتصادية كونها طاردة للسكان أو جاذبة لهم من الدول الأخرى، بالصفين معا، الطرد والجذب فى آن واحد، هذا من ناحية. تختلف هذه النتائج تبعا للقوة البشرية المساهمة فى تلك الحركة ذهابا وإيابا من حيث القوة العددية والنوع والفئات العمرية لهذه المجموعات البشرية المتحركة. وتختلف هذه النتائج باختلاف طبيعة البلد المرسل والآخر المستقبل فى عديد من المناحي أيضا، لعل أهمها هى الحالة الاقتصادية للدول وامكانات النمو بها، والتي تعد بحق أكثر العوامل المسببة أو الدافعة لتفكير الفرد فى القيام بمثل هذه التجربة، وهى ذاتها التى تخلق تشكيلا من نتائج متعددة تترتب عليها باقى النتائج الأخرى المتعلقة بتلك الهجرة السكانية. والخارجية آثار سلبية وإيجابية واضحة على مناطق الجذب ومناطق الطرد على توتر الهجرة بنوعها فى حجم السكان وتوزيعهم وخصائص تركيبهم فالمناطق الجاذبة للسكان والتي تستقبل الوافدين يتسبب عنها زيادة فى حجم السكان بخلاف المناطق الطاردة للسكان التي ينزح منها السكان وينجم عنها وخاصة الدول صغير الحجم السكانى كالإمارات والبحرين والكويت وقطر، يمثل المهاجرين فى هذه الدول نسبة كبيرة من السكان تبلغ نحو ٨٨% إجمالى سكان الإمارات ونحو ٧٥% من إجمالى سكان دولة قطر، ٧١% من إجمالى سكان دولة الكويت ونحو ٥١% الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة لتأثيرات الهجرة

على خصائص التركيب السكاني فيظهر ذلك بصورة جلية في هرم السكان الذي يعكس خصائص التركيب النوعي والعمرى للسكان في المناطق الجاذبة والطاردة معا أن غالبية المهاجرين من الذكور ضمن الفئات الوسطى حيث تظهر خاصرة الهرم السكاني منتفخة ومائلة في تمدها بصورة أكبر في الجانب الأيسر الممثل للذكور وبالتالي ترتفع في هذه المجتمعات نسبة النوع حيث يتفوق عدد الذكور على عدد الإناث بصورة غير اعتيادية وبخلاف ذلك في المناطق الطاردة، تشمل الآثار الاقتصادية عددا من عناصر الاقتصاد بالدول المرسله والمستقبله مثل القوى العاملة والمهارات العملية والادخار وسوق العمل والاستهلاك وبذلك تختلف الآثار الاقتصادية بين المناطق الجاذبة والمناطق تقل أجورهم وبالتالي تنشأ مشكلة البطالة في مجتمع المهاجرين ذاتهم وهم من وفدوا لأجل العمل مما يعكس آثارها الاجتماعية السلبية على المجتمع وخاصة بين المهاجرين فتنشر الجرائم المختلفة في مثل هذه المجتمعات كما هو الحال في المناطق التي تستقبل هجرات بشرية في جمهورية جنوب إفريقيا. كما يترتب على ذلك الأمر ارتفاع بدلات الإيجارات وظهور المساكن العشوائية غير الآدمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وقله المقدم من الخدمات نقصا في الأيدي العاملة وقد تؤدي الى ارتفاع أجور العمل، الأعمال على النساء والأطفال كما هو الحال في مملكة ليسوتو وسوازيلاند بالجنوب الإفريقي وهما من أكثر الدول الطاردة لسكانها نحو جمهورية جنوب مهاجرين في تلك المجتمعات الطاردة كنتيجة مباشرة لما يرتبط بالهجرة آثار عديدة ومتنوعة في مناطق الجذب والطرده على Remittances يسهم به هؤلاء من عائدات مالية أو عينية حد تبعا الى حجم الهجرة وطبيعة المهاجرين من حيث التربية والنشأة والثقافة والوضع الاقتصادي وعادة ترتفع نسبة الجرائم مثل الاحتيال والسرقات وتجارة المواد المخدرة في مناطق الجذب التي تستقبل المهاجرين وخصوصا أن كان حجم الهجرة كبيرا كما تنتشر كثير من الأمراض الخبيثة كالإيدز وغيره كنتيجة مباشرة لمحاولة المهاجرين للحصول على الأموال بطرق مختلفة حتى وان كانت أبناء الدولة تجاه الأجانب وتظهر ظاهرات إجتماعية لم تكن موجوده من قبل حيث تعد هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالمجتمعات الجاذبة على وجه Xenophobe مثل ظاهر الخوف من الأجانب خصوصا، البطالة أو الأمراض أو الإضطرابات الإجتماعية والثقافية التي يتسبب فيها المهاجرين في بلدان الإستقبال. الاجتماعية المصاحبة للهجرات البشرية في ضعف تربية الأبناء لعدم وجود وتظهر مثل هذه المشاكل في الهجرات الدولية الكبيرة وخاصة تلك التي تحصل عبر القارات حيث يتنوع تشكيل المجتمع الجديد قوميا ودينيا وقد يظهر التعصب للذات في ظهور بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية مما يخلق الصراع بين تنوع المجتمع السكاني فمشكلة التمييز العنصري بين البيض والسود في دولة جنوب أفريقيا سابقا وفي الولايات الجنوبية الأمريكية خير مثال على Internal Migration. المهاجرين لهو خير دليل على ذلك التعصب خاصة في المجتمعات الإفريقية ن Internal Migration. كما ذكرنا سابقا تعرف الهجرة الداخلية على أنها عملية إنتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مكان الإقامة الدائم لهم إلى مكان آخر للإقامة فيه وتغيير محل الإقامة بالمحل الجديد داخل حدود الدولة بغض النظر عن السبب. ولكونها تتم داخل حدود الدولة فلها أنواع عديدة من أبرزها: الهجرة من الريف إلى الحضر وهى الأكثر شيوعا وتزداد داخل المجتمعات كلما اتسعت خصائص المدن كمراكز جذب بإزدياد الخدمات المقدمة بها وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة بها، العمل الزراعي الحقيقي ومن ثم تمثل فكرة ترك العمل الزراعي وملحقاته والبحث عن فرصة للكسب الأوفر والسريع في المدن هي الحل الأمثل في تفكير كثير من هؤلاء المهاجرين. وتمثل الأنواع الأخرى في الهجرة من الحضر إلى الحضر، الهجرة من الريف إلى الريف، في اوضاع السكان الريفيين. ومن أقدم تيارات الهجرة من الريف إلى المدن تلك التي حدثت في بريطانيا مع بداية الثورة الصناعية وتحول العمالة من الزراعة للصناعة مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وانكماش مساحة الأراضي الزراعية واتجاه بريطانيا إلى التوسع في المستعمرات لسد العجز في المواد الغذائية. الولايات المتحدة الأمريكية والتي شهدت تيارات الهجرة من الريف إلى المدن في مطلع القرن العشرين في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ م حيث اتجه نحو ١٩ مليون من الريف إلى المدن الأربع الكبرى (نيويورك - شيكاغو - ديترويت - لوس العاصمة القاهرة من جميع مناطق الجمهورية حتى من المناطق الجاذبة ذاتها، وتيار جنوب الصعيد و غرب وشمال الدلتا الذى يتجه للإسكندرية وأخرى إلى مدن القناة ومدن ساحل البحر الأحمر السياحية، من ناحية أخرى لا يمكن أن نطلق على أحد هذه الأنواع من الهجرة الداخلية أنها هجرة غير قانونية أو غير شرعية لكون لا يوجد قانون يعيق حرية تنقل الأفراد داخل دولتهم، فالتنقل بكامل حريتهم حق أصيل مكفول للجميع. فإنخفاض التكاليف وعدم وجود مشكلة اللغة والاستعداد النفسي لها والقدرة على

العودة فى أى وقت وعدم وجود مشكلة التأشيرة كلها عوامل ساعدت فى إنتشار الهجرات الداخلية وخاصة الريفية الحضرية دون عوائق. وتمثل دراسة الهجرة الداخلية وخصائصها واتجاهاتها أحد أهم الدراسات السكانية والتي تخصص لها أجزاء كبيرة من سياسة بعض الدول السكانية خاصة التي تعاني من عدم التوازن بين سكان مناطقها الحضرية والأخرى الريفية، والتي تعاني من إرتفاع معدلات البطالة، مزيد من فرص العمل، واتساع قاعدة العاملين بأنشطة غير رسمية، والأخرى التي تسعى لتحقيق نوع من توازن التنمية فى كافة أرجاءها. الداخلية تنبع أهميتها من أهمية الآثار والناتج المترتبة عليها فى مناطق الإرسال والإستقبال على حد سواء داخل الدولة. والناتج وتختلف من مجتمع أو من إقليم إلى آخر تبعاً للحالة الإقتصادية العامة فى الدولة والتي على أساسها يمكن أن تصبح حركة التنقل الداخلية للسكان أ- دوافع ومسببات الهجرة الداخلية بوصفها أكثر أنواع الهجرة الداخلية شيوعاً الدراسات السكانية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الريفية للمدن تتعدد دوافعها وتباين فى درجة تأثيرها على الفرد فى إتخاذ قرار ترك محل إقامته والإنتقال إلى مكان آخر يحقق فيه ما يسعى إليه. بسبب أو أكثر من الأسباب الفرد قراره بالهجرة الداخلية من الريف للمدن مدفوعاً والتي فى غالب الأمر تجتمع جميعها فى الضغط على الفرد حتى تضطره لإتخاذ الديموغرافية ، ورابعة النفسية والاجتماعية يجبر الكثيرون على إتخاذ ذلك القرار، مدفوعين بأمل واحد هو العيش فى مستوى معيشى أفضل من القرية. تناول هذه الدوافع والعوامل فى النقاط التالية: وتمثل دون شك أهم دوافع الطرد والجذب لتيارات الهجرة الداخلية، مستوى الدخل أو إنعدامه وارتفاع مستويات الفقر والعوز والبطالة وتدنى الأجور الزراعة وتربية الحيوانات وأخرى غير مبرحة واقتصار النشاط الإقتصادي على فى المناطق الريفية ، يأتى فى مقابل ذلك الوضع الإقتصادي الأفضل وتعدد فرص العمل والأجر الأعلى والأسرع والمجهود الأقل للحصول على المال، وقد كان لتفتت نظام الملكية الزراعية بمرور الوقت على عدد كبير من تتوزع النسبة الأصغر من هذه الملكيات على عدد كبير من سكان الريف دافعاً وأن ما يجتهد فيه يذهب لغيره. كما إن التوسع فى استخدام الآلات الزراعية قلل من عدد العاملين بالزراعة فى المناطق الريفية وبالتالي ارتفعت بها معدلات البطالة، الآخر ممن لا يمتلك سوى القليل من الأراضى الزراعية فلا تسد هى حاجته ولا حاجة أسرته ومع إستمرارية الزراعة تضعف الأرض ويقل إنتاجها ومن ثم تمثل فى ذلك الوقت فكرة الهجرة للمدن أفضل الحلول للتخلص من تبعية المالك وتدخل الآلة الزراعية وللهرب من شبح العوز والبطالة وضعف إنتاج الأرض. كما أن الهجرات الداخلية تكثر وتزداد وتيرتها فى الفترات التي تنشط فيها مسألة إقامة المشروعات القومية بالدول، الأكبر من إجمالى العمالة التي تعمل بهذه المشاريع. كما أن إقامة المدن الجديدة والتوسع فيها كمدن السادس من أكتوبر والتي تحمل نفس مسمى المحافظة مع إضافة كلمة الجديدة بجوارها، جذب لكثير من الريفيين خاصة من أصحاب المستويات التعليمية المتوسطة والعليا نحو الإقامة بها خاصة وأن كثير منهم يعمل بالمدن ومن ثم فإقامتهم يمثل هذه المدن الجديدة وأوفر لهم من الناحية الإقتصادية، سلطات الدول عليه لتعمير هذه المدن الجديدة. يمثل إنخفاض عدد فرص العمل فى المناطق الريفية دافعاً فى هذه المناطق تدفع بهم نحو مناطق أخرى تنسم بتوفرها. هنا هو الهدف و الهجرة هى الوسيلة والمستوى المعيشى الأفضل هى النتيجة ونفقات الأسرة واقامه مشروع اقتصادى جديد أو تقويم آخر قائم وتدعيمه ودفع نفقات العلاج والتعليم وغيرها من الأسباب المادية التي تندرج كلها تحت مسمى السعى نحو مستوى معيشى جديد أفضل، الإنسان على ترك محل إقامته والسعى نحو آخر به من الفرص ما يكفل له كما إن من أهم ما يميز المدن هو ليست فقط وجود فرصة للعمل، تعددها وتنوعها بحيث يمكن للمهاجر أن يجد فرصة عمل لا تعتمد على المهارة والخبرة الفنية مثل العمل فى مجالات الإنشاءات والتي تعد المستقطب الأكبر كالباعة الجائلين على سبيل المثال يمثل عنصر جذب لهؤلاء. المدن فيما يتعلق بفرص العمل لصفتين: الوفرة والتنوع وكلاهما يمثل عنصر مقارنة بما هو فى المناطق الريفية. وأهمها دون شك معدلات الزيادة الطبيعية والتي تنسم بالإرتفاع فى المناطق الريفية عنه فى المناطق الحضرية، الصحية والمستوى التعليمى والثقافى للأسر بالدرجة الأولى. المباشرة المترتبة على ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية هى ارتفاع حجم الكثافات السكانية وبالتالي درجة التزاحم فى الريف، من حاجة باقى أفراد من أجل الحصول على فرصة عمل تكفى أو تسد قدراً وقد تغير نمط كثافة السكان فى المدن المصرية وريفها على حد سواء لأسباب وعوامل كثيرة منها الهجرة الداخلية دون شك، تزايد عدد سكان المدن وبالتالي ارتفاع معدل الكثافة العامة للسكان لأكثر من ١٠ ألف ن/كم٢ فى بعض المدن، عام ١٩٠٧م لنحو ٥٧% عام ٢٠١٧م، ذلك الإنخفاض تأتى الهجرة الداخلية كأحد أهم هذه العوامل. وقد ترتب على ذلك كثير من مشكلات الحضر، مصر على مدار السنوات من تزايد

كبير في عدد سكانها مما خلق مشاكل واختلالا في مستوى السكن وزيادة في الكثافة السكانية، وانتشرت العشوائيات والبنيات غير المرخصة على أطراف المدن، الجريمة نتيجة تفاقم البطالة وتردي مستوى الخدمات في الحضر. - ٤ العوامل والدوافع الجغرافية: أكبر في الأقاليم الجغرافية، تمثل المساحة الكبيرة تنوعاً لمن لديهم مهارة أو في فرص العمل وفقاً في إقتصاديات الدولة ومن ثم تنوعاً خبرات فنية، وآخرون يعتمدون على بنيتهم الجسمانية في أداء الأعمال. عن دول كالمصريين وقطر كمصر والجزائر والسعودية تختلف جغرافيتها تماماً من ناحية أخرى تلعب الحواجز الطبيعية سواء كان مناطق جبلية أو في عرقلة الهجرة كما هو صحارى أو بحيرات أو غيرها من أشكال الطبيعة دوراً في سويسرا والنرويج. كما يعد المناخ عاملاً مؤثراً على الهجرة الداخلية. عن الدوافع الاقتصادية الحاكمة يقبل المهاجرين داخلها نحو الجنوب والتي تكاد تقتصر على مناطق يعينها، المتوفرة في القاهرة أو الأسكندرية والمدن الساحلية في الشمال، بمناخ معتدل خاصة في فصل الصيف والذي يتسم بارتفاع درجة الحرارة بمعدلات في المناطق الجنوبية لمصر. في حركة الهجرة واتجاهاتها حيث يميل المهاجر في الأغلب الأعم إلى المناطق القريبة من مكان سكنته الأصلي لإرتباطه - ٥ العوامل الإجتماعية والعادات والتقاليد: بأخرون من عائلته أو أبناء في غالب الأمر يرتبط المهاجر داخلها قريته في منطقة الإستقبال، فرص للعمل، أو يقيم عندهم لتحسن أحواله المادية، الجديد أشبه ما يكون عليه وضعهم في الريف من مجتمع العائلة. لهجرة الفرد من المناطق القراية وتوافرها في المناطق الجاذبة تمثل دافعاً من ناحية أخرى نجد أن تدهور الحالة السكنية في الريف وقلة الخدمات المتعلقة بها يمثل عامل مهم من مجموع العوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة، فالبناء نفسه من الطول اللين يمثل أحد أهم دوافع الحصول على المال لهدمه ما نسمع أن سبب الهجرة هو الحصول وإقامة آخر على أسس حديثه، على المال لبناء منزل جديد أو لهدم قائم وإحلاله. الريف شوارع القرية غير المخططة والفقيرة في شبكات البنية الأساسية ورداءة الطرق ووسائل النقل كلها دوافع تدفع بكثير من سكان الريف نحو المدن. كما أن إنخفاض المستويات التعليمية في الريف والإكتفاء بمرحلة وحيدة من رص العمل مراحل التعليم تخرج لنا أجيالاً من الأميين، المتاحة أمامهم وفي غالب الأمر تكون الأنشطة المتعمدة على القوة الجسمانية في حال توفرها، عن الكثيرين منهم لا يمتلكون أرضاً زراعية مع منافسة الآلة الزراعية لهم. الحل الوحيد أمامهم للحصول على المال وإعالة أسرهم كما أن المستوى التعليمي للفرد الريفى تلعب دوراً هاماً في تحديد إلى الاتجاه نحو المدن للسكن والإقامة بها لأسباب تتمثل في عدم وجود فرصة عمل في الريف تناسب مؤهلاتهم التعليمية، في المناطق الحضرية، أو للزواج من الحضريات. التعليمي للفرد الريفى إزدادات معدلات هجرته نحو المدن، حال تدنى المستوى التعليمي للفرد الريفى والذي يدفع به نحو الحصول على فرص عمل في المدن بعد أن فقدها في الريف. ب- النتائج المترتبة على الهجرة الداخلية لا يمكن الجزم بأن كل نتائج مترتبة على الهجرة الداخلية توصف بالسلبية، ذلك لأنه يترتب عليها في أحيان كثيرة عدداً من النتائج الإيجابية، ولكن نظراً لكثرة ما يترتب عليها من مظاهر سلبية فقد اعتقد البعض أن كل [٤] مثلت الهجرة الداخلية لبعض المدن الجديدة عاملاً مهماً في تعمير تلك المدن وتخفيف العبء عن المدن القديمة، [٥] يتضح التأثير الإيجابي للهجرة الداخلية في تحسين مستوى الدخل المعيشي للأسر والأفراد والتطبع بطباع المدن وسوكياتها الإيجابية كالمحافظة على السائد الصحة واستكمال مراحل التعليم والأسر صغيرة الحجم، لدى معظم الريفيين في مثل هذه الأمور. وبالذات نحو المدن في مزيد من الاهتمام بتطوير وتحسين المدن وسكانها على حساب كثير من المناطق الأخرى وبالذات المناطق الريفية مما زاد الفجوة والهوة بين المناطق الحضرية والريفية ونشأت مشكلة عدم التوازن في التنمية بين [٦] نشأت الكثير من المشاكل في المدن نتيجة لهذه الهجرات، والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمات العامة. [٧] انتشار واسع لمظاهر السلوك الانحرافي في المدن نتيجة للهجرات وكذلك ارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنواعها نتيجة لزيادة السكان خاصة على [٨] أدت الهجرات الداخلية وبالذات من الريف للحضر إلى ضعف وتفكك في الروابط الاجتماعية الأسرية بين الأفراد المهاجرون وأسرهم. [٩] أدت الهجرات الداخلية إلى اختلال في التركيب الاجتماعي وفي معدلات الزواج وفرصه نتيجة لاختلاف نسبة الذكور إلى الإناث سواء في الحضر أو في [١٠] تعرض النشاط الزراعي لبعض التدهور نتيجة لإقبال كثير ممن هم في سن العمل من الريفيين نحو الهجرة الداخلية أملاً في الكسب الأعلى والأسرع. [١١] أدت هجرة كثير من الأيدي العاملة من المناطق الريفية إلى المدن والانخراط في قطاعاتها الاقتصادية وعلى رأسها الصناعة إلى وفرة عديدة في الأيدي العاملة والقادرة على العمل والباحثة عنه، والتأهيل الذي يتطلبه سوق العمل في البيئة الجديدة، البطالة بالمدن بشكل عام وبين هؤلاء

المهاجرين بشكل خاص مما جعلهم يتجهون إلى أنشطة القطاع غير الرسمي للعمل به.